الصدريون: فات أوان الاعتراض.. وسنقاطع البرلمان إذا تعطل مشروعنا

العراقية: توزيع واردات النفط "خدعة" ودعاية سياسية

انتقدت القائمة العراقية أمس،الأحد، المطالبات بتوزيع حصة من وفرة النفط على الشعب بشكل مباشر واعتبرتها مزايدات سياسية وخدعا انتخابية، وطالبت بتدوير الأموال لدعم البطاقة التموينية. غير ان التيار الصدري، والذي المح الى امكانية الانسحاب من البرلمان اذا لم يتم تطبيق مشروعه، قال ان الاوان قد فات في الاعتراض على مواد الموازنة، مشددا على وجود شبه اغلبية سياسية من اجل تنفيذه.

البرلمان يعاود جلساته غداً الثلاثاء.. ارشيف

□ بغداد / المدى

وقالت النائبة عن ائتلاف العراقية لقاء وردي " لا توجد اي دولة في العالم توزع حقوق الشعب بهذه الطريقة الارتجالية، وغير المدروسة، يجب ان توضع آلية لتوزيع حصة من وفرة النفط على الشعب العراقي، حتى لا تقع المظلومية على بعض فئات الشعب".

وأضافت:" نحن مع اعطاء الشعب حقه، لكن وفق نظام ودراسة يضعها أصحاب اختصاص وتستند إلى تحديد الفئات المشمولة بعملية التوزيع، وذلك لأن اغلب شرائح الشعب العراقي مسجل في شبكة الرعاية الاجتماعية كالأرامل والأيتام".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد اشترط تصويت كتلته على قانون الموازنة الاتحادية بإقرار توزيع جزء من عائدات النفط على المواطنين بشكل مباشر، الأمر الذي اقره مجلس النواب ضمن قانون الموازنة الاتحادية.

وتابعت وردي بالقول " هناك مقترح من وزارة التجارة يقضي بتوفير جميع مفردات البطاقة التموينية، بدلاً من توزيع الأموال حتى يكون الاكتفاء ذاتياً للمواطن" وسندعم هذا المقترح بقوة إذا ما أرجعت الموازنة إلى مجلس النواب".

وكان المتحدث الرسمي باسم الحكومة الاتحادية علي الدباغ قد أعلن في وقت سابق عن نية الحكومة الطعن في صحة قانون الموازنة العامة لدى المحكمة الاتحادية العليا لوجود خلل كبير في احتساب التخصيصات للمشاريع الاستثمارية وتجاوز للصلاحيات الدستورية لمجلس النواب في التخفيض والمناقلة.

بالمقابل قال النائب عن التيار الصدري جواد الحسناوي ان قانون الموازنة تم التصويت عليه بما فيها المادة التي تنص على اعطاء جزء من واردات النفط نقدا الى الشعب العراقي وبالتالي فإن الأوان فات على العراقية في الاعتراض على المقترح، كان الاجدى بها عدم التصويت عليه، افضل من التحفظ واطلاق التهم على الصدريين".

وتابع الحسناوي "ان الانجاز للبرلمان وليس لنا فحسب وان كنا قد قدمنا المقترح، فالنواب تلمسوا معاناة المواطنين وبالتالي اعطاء حصة النفط ليس دعاية انتخابية كما صورتها النائبة عن العراقية".

كما اكد النائب الصدري "ان كتلة الاحرار عمدت الى وضع آلية لتنفيذ المقترح، وأن وزير المالية المسؤول عن وضع خطط التنفيذ، ووزير التخطيط المسؤول عن شمل الشرائح، وبالتالي فأن المسألة قانونية بحته ولم تكن بصورة ارتجالية".

ويؤكد التيار الصدري انه سبق ان خاض مسارات عسيرة من اجل اقرار هذه الفقرة مع اللجان المتخصصة، وقال الحسناوي "سبق ان هددنا في مجلس النواب بالانسحاب من العملية السياسية ووصل اعتراضنا على كلمة واحدة في المادة القانونية، اذ كتبوا ما يعني توزيع الفائض لمصلحة الشعب العراقي فرأينا في ذلك خللا ويمكن تأويله فيما بعد، وشددنا على ان تنص على (التوزيع لكل الشعب العراقي نقدا).

وأكد الحسناوي "عدم جود عجز في الموازنة الاتحادية كما اشاع البعض"، متوقعا "ان تنفيذ هذا المشروع سيكون بعد الشهر التاسع من هذا العام".

وعن اعتراض الحكومة على الموازنة قال النائب الصدري "انهم اعترضوا على المادة المتعلقة بالدفع بالآجل، وهم مقتنعون بمقترحنا، ونحن الان نعمل على تشريع قانون يعرض على البرلمان من اجل التصويت عليه بعد الاستعانة بالخبراء والمتخصصين".

وعن امكانية سعي بعض الكتل السياسية الى اجهاض المقترح الصدري في اللحظات الاخيرة قبل تطبيقه، اوضح الحسناوي "سيكون لنا حينها رأي اخر، وبين الخيارات التي ستطرح الانسحاب من البرلمان بإيعاز من زعيم تيارنا مقتدى الصدر"، مستدركا "ان الامور تجري في طريقها الصحيح، لان اغلب الاعتراضات فنية وتمت تسويتها رغم وجود بعض التحفظات السياسية".

وخلص الى انه "في حال فشلنا فأن الرأي العام سيكون على اطلاع تام بما يحدث، ولكننا سنبذل قصارى جهدنا نحو انجاحه حتى لا يكون هناك لوم علينا".

وكان الخبير الاقتصادي ماجد الصوري قد ذكر في وقت سابق لـ(المدى) ان "توزيع هذه الأموال ليس في مصلحة الاقتصاد، لكونها ستزيد إقبال المستهلكين على شراء البضائع والسلع المستوردة، خاصة مع غياب المنتجات المحلية بمختلف القطاعات، وتتسبب في الوقت نفسه بزيادة التضخم".

وقدر الصوري فائض واردات النفط خلال العام الحالي بعشرة مليارات دولار، موضحا أنه في حال توزيع هذا المبلغ على جميع العراقيين ستكون حصة الفرد الواحد نحو ٣٣٠ دولارا في السنة.

واستدرك بأنه "كان الأجدر بالحكومة ان تحول هذه الأموال إلى التنمية الاقتصادية للقضاء على البطالة والاهتمام بالصناعات الوطنية، إذ لو تم إيداع هذا المبلغ في مصرف تنموي سيكون له مردود أفضل من توزيعه"، منتقدا في الوقت نفسه الموازنة العامة لهذه السنة لعدم اعتمادها أية إستراتيجية، بحسب تعبيره.

وأعرب الصوري عن إعجابه بمقترح تحويل الأموال إلى بناء مجمعات سكنية، مشيرا إلى أنها "فكرة ممتازة جدا لأنها ستساهم في حل أزمة السكن".

عالم آخر

■ سرمد الطائي

"النزاهة" والمالكي الذي لا يتعب

هل تتذكرون المعركة النادرة التي خسرها نوري المالكي أمام البرلمان الخريف الماضي؟ لقد نجح البرلمان يومذاك في تمرير قانونين يسحبان من رئيس الحكومة صلاحية ترشيح رئيس هيئة النزاهة ورئيس ديوان الرقابة. اتصالات مكثفة بين الكرد والعراقية والمجلس الأعلى والصدريين وقفت بوجه محاولات المالكي للاستيلاء الكامل على ملف مكافحة الفساد والهدر، وجعلت صلاحية الترشيح لرئيسي المؤسستين المهمتين، من حصة البرلمان ولجانه القانونية والتدقيقية.. يومها قلت ان "المالكي تعب" وخذلته الأفلاك في "لحظة نحس رئاسية" وجعلته يخسر معركتين في يوم واحد. لكن الاخبار الجديدة تقول ان الافلاك عادت "لتحرس" حظوظه في ملف النزاهة.

النائب خالد العلواني مقرر لجنة النزاهة في البرلمان يقول ان المحكمة الاتحادية قامت وبطلب من رئيس الحكومة، بنقض تشريع البرلمان بهذا الخصوص. وأعادت القانون الى مجلس النواب طالبة ان يجري تعديله ومنح صلاحية ترشيح رئاسات المؤسستين الرقابيتين الأعلى، إلى رئيس الحكومة تحديدا.

وهنا تؤكد لنا المحكمة الاتحادية انها لن تقف بوجه ما تريده الحكومة. وهنا ايضا يؤكد لنا المالكي انه لا يستسلم ابدا، فهو يعوض الخسارات المؤقتة بأرباح كثيرة، فلا يقتنع بالمعارك التي يكسبها وحسب، بل ويعود لكسب المعارك التي خسرها ايضا. فقد توعد حلفاؤه يومها بالذهاب الى المحكمة الاتحادية ونقض القانون الذي مرر بتحالف اغلبية النواب.

قلنا يومها انه سينشغل بكسب معارك الانسحاب الامريكي وتوقف المظاهرات والتخلص من الهاشمي الى الابد ويتناسى بفضل ذلك رغبته العميقة في الاستيلاء على ملفات النزاهة ويتركها داخل حلبة البرلمان حيث تحكم التعددية السياسية وتنوع الاصوات ولعبة التوازنات التي لن يكون فيها المالكي ضعيفا بالمرة... لكن اتضح اليوم العكس.

فرئيس الحكومة كما يبدو ليس من النوع الذي ينشغل بكل تلك "الانتصارات" عن ملف النزاهة المهم الذي يمكن ان يحدد ما اذا كان الانفاق الكبير للدولة صحيحا ام مخلوطا بالاخطاء الفادحة. انه رجل لم يتعود تقاسم النصر والهزيمة بينه وبين خصومه، ولا يقنع الا باستحصال كل النصر، ونقل كل الهزائم الى معسكر منافسيه.

وليس من الواضح ما سيحصل في البرلمان اثر قرار المحكمة ارجاع القانون اليه، كي يكتب من جديد لصالح المالكي. لكن ما نفهمه ان كل الامور تصب في صالح رئيس الحكومة هذه الايام، وفي وسعه على الاقل ان يستحصل النقض تلو النقض من الاتحادية، الى الابد، دون ان يستسلم للبرلمان. وما الضير في بقاء القانون عالقا بين بغداد وبرلمانها طالما كانت هيئة النزاهة مجرد مكتب ملحق بمكتب رئيس الحكومة، وظلت الملفات المهولة والمرعبة، تحت تصرفه؟

ان "فلسفة" المالكي في الحكم هي ان يحصل السلطان على كل شيء. وأن يوافق البرلمان على كل رغباته. وهذه "الفلسفة" حسب رأيه هي الكفيلة بخلق "الرجل القوي" القادر على انتشال العراق من لحظة الخراب الراهنة، الى مستقبل زاهر. انه يرأس الحكومة التي تفشل، ويريد ان يرأس الهيئات الرقابية التي تدقق في ذلك الفشل. فلسفة المالكي هي ان يصبح الخصم والحكم في لحظة واحدة، ليكتب هو مصائر النجاح والفشل، ويكون بين يديه كل المعلومات التي يمكن انتقاء ما يصلح منها لتعظيم دور هذا او "تدمير" كيان ذاك. حينها لن يكون مهما ان ينفق رئيس الحكومة ٥٠ مليار دولار خارج الموازنة او داخلها. ولن يكون مهما ان ينقلب الفشل نجاحا والنجاح فشلا. فالرئيس وفق فلسفة المالكي هو "الخصم والحكم" بمشيئة المحكمة الاتحادية، وبالبرلمان الممزق والمشلول والمشغول بألف قضية ثانوية تتيح للسلطة ان تتكرس في مكان واحد، وفي قبضة رجل واحد. المالكي لا يتعب!

وفد حكومي رفيع إلى إيران لبحث الملفات العالقة

بغداد تسلم الكويت جزءاً جديداً من أرشيفها المفقود

□ بغداد / المدى

سلم العراق دولة الكويت ممتلكات تعود لها استولى عليها النظام السابق عام ١٩٩٠، يأتي ذلك في وقت وصل الى الكويت رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي للمشاركة في مؤتمر البرلمانات العربية.

وعلى الجانب الآخر، يزور وفد عراقي رفيع المستوى طهران خلال يوم الثلاثاء المقبل لبحث بعض الملفات العالقة.

وذكر بيان لوزارة الخارجية أمس انه " تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وضمن الجهود التي تبذلها وزارة الخارجية العراقية لغلق ملف الممتلكات الكويتية "تم تسليم الجانب الكويتي بتاريخ ٢٠ شباط ٢٠١٢ في مقر وزارة الخارجية الكويتية أشرطة مايكرو فيلم عدد ١٣٦ تم الاستيلاء عليها من قبل النظام السابق عام ١٩٩٠ تتضمن أرشيف لجريدة (الكويت اليوم) الرسمية ".

وأضاف ان " عملية التسليم تمت بحضور محمد حسين بحر العلوم سفير العراق في الكويت وممثلين عن وزارة الخارجية العراقية والسفير جاسم مبارك المباركي مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية الكويتية وممثل عن وزارة الإعلام الكويتية ومسؤول مكتب الأمم المتحدة في دولة الكويت آدم عبد المولى.

يأتي هذا البيان متزامنا مع توجه رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي الى الكويت على رأس وفد نيابي للمشاركة في مؤتمر البرلمانات العربية.

وقالت مصادر اعلامية " النجيفي غادر العراق متوجها الى الكويت امس على رأس وفد برلماني ضم رؤساء الكتل النيابية حيث مثل التحالف الوطني خالد العطية وحيدر العبادي وبهاء الاعرجي ومثل العراقية سلمان الجميلي وشعلان الكريم والتحالف الكردستاني وررس مهدي بالاضافة الى يونادم كنا رئيس كتلة الرافدين المسيحية".

واضافت ان النجيفي سيترأس وفد العراق في مؤتمر البرلمانات العربية الذي يعقد في مثل هذا الوقت من كل عام.

يذكر ان المؤتمر السابق عقد في الدوحة بدولة قطر ومثل العراق فيه النائب الاول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل.

وعلى صعيد اخر،اعلن المكتب الاعلامي لنائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي ان الخزاعي سيزور ايران مع وفد وزاري وبرلماني كبير خلال الايام المقبلة.

وذكر بيان لمكتب الخزاعي تلقت (المدى) نسخة منه امس ان" الوفد سيصل الى طهران مساء يوم الثلاثاء لبحث الاوضاع السياسية بين البلدين لاسيما بعد الانتخابات الإيرانية".

واوضح انه" سيتم بحث العلاقات الاقتصادية وامكانية زيادة التعاون بما يخص قطاع الكهرباء مع جمهورية ايران".

سفير العراق في الرياض: تنتظرنا علاقات واسعة معهم

التحالف الوطني متخوف من تطبيع العلاقات مع السعودية

□ بغداد / المدى

برغم انفتاح الحكومة على السعودية، وترطيب الأجواء بين الطرفين، فإن التحالف الوطني لا يزال ينظر بشكوك نحو نية الرياض في تحسين العلاقات مع بغداد، اذ يقول انها غير جادة في حسم الملفات العالقة بين الطرفين.

يأتي ذلك مخالفا لما جاء به السفير العراقي في السعودية غانم الجميلي، الذي كشف امس الاحد، أن وزير العدل سيوقع اتفاقية لتبادل السجناء مع السعودية منتصف آذار الحالي، فيما أكد ان هناك علاقات واعدة تنتظر كلا البلدين.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد أعلن قبل أيام أن العراق يسعى إلى إجراء حوار مباشر مع المملكة العربية السعودية بهدف بحث القضايا العالقة وتوطيد العلاقات، واعتبر أن التقارب بين البلدين سيؤدي إلى كسر الخنادق الطائفية، فيما أعلنت وزارة الداخلية العراقية (في ٢٩ آذار ٢٠١٢) عن الاتفاق مع السعودية على مرحلة جديدة من التعاون الأمني في مكافحة "الإرهاب" والمخدرات والتهريب عبر الحدود.

النائب عن التحالف الوطني علي شبر ينظر بريبة الى التحركات السعودية تجاه العراق وان كان ظاهرها لتطوير العلاقات الدبلوماسية، وقال في اتصال هاتفي مع (المدى) امس "هناك كثيرا من القضايا الحساسة عالقة بين العراق والسعودية، سواء كانت على مستوى النفط أم على الحدود المتمثلة بدخول بعض الإرهابيين عبرها، إضافة إلى السيارات المفخخة والأموال التي تصرف بهذا الشأن"، مبينا أن "السعودية غير جادة حتى الآن بحل المشاكل العالقة مع العراق".

لكنه عاد ليعرب عن أمله في ان "تبدي السعودية استعدادها لإيجاد حلول مع العراق وعلى حسن العلاقات بين البلدين".

وخلص النائب عن التحالف الوطني الى ان "الرياض مستمرة في تحريك بعض عملائها في العراق من اجل تنشيط خلايا الارهاب ومن القيام بعملية مسلحة تسفك دماء العراقيين وعليهم في المرحلة التالية اثبات حسن النوايا تجاهنا".

وكانت الحكومة قد اعلنت امس الاول، أن السعودية لم تمل أية شروط على العراق لتحسين علاقاتها به، فيما أكدت أن الانفتاح على المملكة لن يكون على حساب دولة أخرى.

وبدأت العلاقات السعودية العراقية بالتحسن بعد منتصف شباط المنصرم عقب تسمية الرياض سفيرا غير مقيم لدى بغداد بعد أكثر من ٢٠ سنة من القطيعة الدبلوماسية.

وعلى النقيض مما تحدث به شبر، فقد ذكر غانم الجميلي السفير العراقي في السعودية "لقد توصلنا مع الرياض لاتفاق نهائي لتبادل السجناء بين البلدين"، مشيرا إلى أن "مجلس الوزراء العراقي خول وزير العدل حسن الشمري بتوقيع الاتفاقية منتصف شهر آذار الحالي في السعودية".

وأضاف الجميلي أن "هناك علاقات واعدة تنتظر كلا البلدين"، مشيرا إلى أن "هناك ملفات كثيرة بانتظار حلها بين البلدين أهمها ملف مكافحة الإرهاب".

وكان مستشار الامن الوطني فالح الفياض قد كشف في الـ٢٧ من شباط الماضي، عن قرب توقيع اتفاق بين الطرفين لتبادل السجناء غير المحكومين بالإعدام، مؤكدا عدم قدرة الحكومة على تبادل السجناء الذين صدرت بحقهم أحكاماً، فيما اعتبر أن ذلك يأتي لعدة أسباب منها تعارض ذلك مع الدستور العراقي، وتنفيذ الرياض لأحكام إعدام بحق عراقيين.

يذكر ان القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، قد اعتبرت في وقت سابق، أن الانفتاح على السعودية قضية دولتين وليس قضية رئيس حكومة، وفيما أعربت عن أملها بأن تكون العلاقة دائمة وليست تكتيكية، دعت الحكومة العراقية إلى الابتعاد عن سياسة المحاور واخذ دورها الفاعل في المنطقة.

وقال رئيس كتلة العراقية البرلمانية سلمان الجميلي إن "الانفتاح العراقي على المملكة العربية السعودية ليس قضية المالكي أو قضية رئيس حكومة بقدر ما هي قضية دولتين مهمتين في المنطقة"، مؤكدا ضرورة أن تكون العلاقات "طيبة" بين البلدين.

وشدد الجميلي على "جعل مصلحة العراق في مقدمة أي علاقة مع أي دولة"، مبينا أن "سياسة العراق الخارجية تتجه نحو الانفتاح على دول العالم والابتعاد عن تهديد دول الجوار كما كانت في عهد النظام السابق".

وأعرب عن أمله بأن "تكون العلاقة مع السعودية دائمة وليست تكتيكية"، داعيا الحكومة العراقية إلى "الابتعاد عن سياسة المحاور واخذ دورها الفاعل في المنطقة".

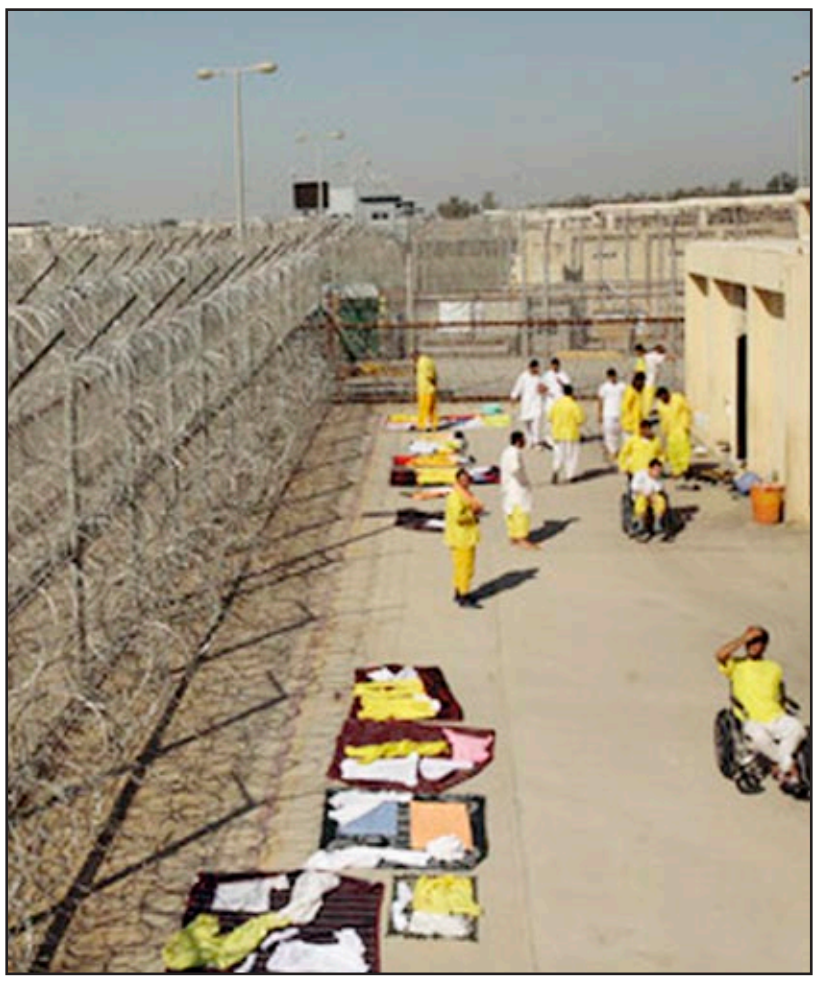

بغداد توقع معاهدة للمعتقلين مع الرياض منتصف الشهر.. ارشيف